نشرة الرباط

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

يعده فريق الرباط : أستاذ دكتور خالد واصف الوزني ؛ أ/ هدى حمودة ؛ أ/ مريم عبد النبى و أ/ أحمد زكى – للتواصل

الافتتاحية

لا بد في بداية افتتاحية هذا العدد من تقديم الشكر الجزيل للعديد من المتابعين من أعضاء الجمعية ، ومن خارجها أحياناً ، على التفاعل النوعي الذي لمسناه ، ما دل على استقبال مميز لعودة النشرة إلى متابعيها والمهتمين بها . العدد الحالي من الرباط يكمل مسيرة التميّز في الطرح وفي الموضوعات ، ويؤسس للأبواب الثابتة التي استجاب العديد من أعضاء الجمعية في رفده بالمواد العلمية العميقة ، موضوعاً ومعرفة تحليلاً . وقد جاء المدونة للتحدث عن ما يتكبده العالم الآن من خسائر في الأرواح وتكاليف اقتصادية بسبب التغير المناخي ، و عن التمويل المطلوب عالمياً ومحلياً للوصول لأهداف اتفاقية باريس وتجنب أسوأ ما يمكن من عواقب التغير المناخي . ولعل من حسن الطالع أن تتحدث نافذة "ومضة عضوية" في الرباط عن الدكتور طاهر كنعان ، بنبذة قد لا تعطيه حقه في التعريف ، ولكنها تلقي الضوء على شخصية معرفية اقتصادية نوعية جزيلة العطاء مميزة الإسهامات ثرية المعرفة . وتأتي نافذة "اقتصاد دولة عربية" لتلقي الضوء على الاقتصاد اللبناني ، في ظروفه التي يعرفها الجميع ، وفي مكوناته ومكنوناته التي تستدعي سبر غوروها ومعرفة معطياتها في ظروف مكونات ما يُسمى بعالم الفوكا VUCA التي تختصر حروفها الحالة التي يمر بها لبنان من تقلبات Volatility ، وعدم يقين Uncertainty ، وتعقيد Complexity ، وغموض Ambiguity . حيث يقدم الاستاذ الدكتور عاطف قبرصي مراجعة نوعية من جزئين تتحدث عمّا حدث للمعجزة اللبنانية ، ويستعرض بعمق التجربة اللبنانية منذ خمسينات القرن المنصرم ، ويتطلع بتحليل عميق لهذه التجربة وما وصلت إليه . ولعل الجزء الثاني في العدد القادم يقدم استشرافاً مستقبلياً للتجربة اللبنانية التي تعد من التجارب العربية التي كادت أن تكون المعجزة العربية الحقيقية في ظل الموارد المادية والبشرية المتاحة لذلك القطر العربي العزيز . وأخيراً وليس أخراً تستكمل النوافذ الأخرى للرباط مسيرة التواصل مع الأعضاء عبر اخبارهم ، وعبر تقديم بعض المعلومات حول نشاطات الجمعية والنشاطات الأخرى ذات الاهتمام ، ، ويبقي فريق الرباط متطلعاً بشغف كبير إلى استمرار مساهمات الاعضاء في تحقيق رسالتها نحو توثيق الرباط بين الاعضاء ، وتجذير المعرفة بين الجميع ، والأمل إلا يبخل علينا الأعضاء بمعرفتهم ، وبأخبارهم ، وبمساهماتهم النوعية . نتطلع سوياً إلى عدد جديد قادم ، يزخر بما تساندون به نشرتكم "الرباط" .

النشرة الخبرية

- تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد مؤتمرها العلمي السابع عشر بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية حول موضوع **"تغيرات المناخ وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية العربية"** وذلك خلال الفترة 4- 5 نوفمبر/ تشرين ثاني 2023 ، وقد تم استلام عدد من المقترحات البحثية وجارى تحكيمها من قبل اللجنة العلمية ، ولمزيد من التفاصيل يمكن الإطلاع على الموقع الإلكتروني للجمعية .
- تعلن الجمعية عن رقمنة مجلتها **"بحوث اقتصادية عربية"** ورفع كل اعدادها على الموقع الالكتروني الخاص بالمجلة . وتستأنف إصدار مجلتها العلمية المحكمة بالعدد رقم ٨٦ مارس/ آذار ٢٠٢٣ .
- تعلن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أن مجلتها **"بحوث الاقتصادية العربية" قد ارتفع** تقييمها إلى ٧/٧ من قبل مؤشر المجلس الأعلى للجامعات المصري للمجلات الأكاديمية
- مشاركة الجمعية في تقرير التنمية العربية السابع المعنون **"تحديات التغيرات المناخية على التنمية في الدول العربية"** بالشراكة مع كل من المعهد العربى للتخطيط ، ومعهد التخطيط القومي ، والأوابك .

أخبار أعضاء الجمعية

- شارك الدكتور أشرف العربي رئيس معهد التخطيط القومي والأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، في فعاليات الدورة الثانية من مؤتمر "كايزك ٢٠٢٣" تحت شعار "الأمن السيبراني في النظام العالمي الجديد" ، والتي عقدت يومي ١٢ و ١٣ يونيو ٢٠٢٣ ، بحضور عدد من المسئولين الحكوميين والخبراء المصريين والدوليين لمناقشة أهم تطورات ملف أمن المعلومات على مستوى العالم والشرق الأوسط .
- شارك الدكتور محمود محيي الدين ، رائد المناخ للرئاسة المصرية في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي ورئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، في مؤتمر بون للمناخ "SB58" ، بجانب السيدة رزان المبارك ، رائدة المناخ للرئاسة الإماراتية في مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي ، وذلك في إطار استعدادات مستمرة لانعقاد "COP28" المقرر عقده في دبي في نهاية نوفمبر 2023 .

ومضة عضوية

الأستاذ الدكتور/ طاهر كنعان

رئيس مركز الدراسات والبحوث العربية، قطر

وزير سابق، المملكة الأردنية الهاشمية

عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

طاهر حمدي كنعان حاصل على دكتوراة في العلوم الاقتصادية من جامعة كامبريدج – بريطانيا ، ويشغل حالياً رئيس مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدولة قطر ،وقد شغل عدّة مناصب منها : وزير التخطيط في الأردن للفترة (١٩٨٦ – ١٩٨٩) ، ووزير شؤون الأرض المحتلّة عام (١٩٨٥) ، والمدير العامّ لبنك الإنماء الصناعي للفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٤) ، ورئيس فريق الصندوق العربي لإعداد البرنامج الأساسي للتنمية الزراعيّة في السودان عشر سنوات (١٩٧٦ – ١٩٨٥) وشغل خطّة رئيس شعبة التمويل والتنمية (١٩٧٨ – ١٩٨٢) في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في جنيف ، وشغل منصب رئيس قسم تخطيط التنمية وسياساتها في مكتب الأمم المتحدة الاقتصاديّ والاجتماعيّ في بيروت ، وباحث في الإسقاطات المستقبليّة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في نيويورك . إلى جانب نشاطه التطوعيّ والعلميّ ؛ فقد كان عضو في لجنة الأمم المتحدة لخبراء الإدارة العامة واقتصاديّات القطاع العامّ للفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٨) وعضو الفريق الاستشاريّ ، ومُساهم في إعداد تقارير التنمية الإنسانيّة العربيّة في السّنوات (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨) ، وعضو لجنة الأمم المتحدة لسياسات التنمية (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) . وعضو مجلس الأمناء ولجنة الإدارة في المنظمة العربية لمكافحة الفساد ، وعضو مجلس الأمناء واللجنة التنفيذيّة لمؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة . وقد صدرت له كتابات وأبحاث ومؤلفات من أهمّها " الدولة واقتصاد السوق : قراءات في مفاهيم وتجارب الخصخصة العالمية والعربية " ، الكفاية والكفاءة والتكافؤ في تمويل التعليم العالي في الأردن" ، الفضاءات الثلاثة في دولة الإنتاج" ،"دعائم نظام الحكم الأوتوقراطي في الأردن : الصراع العربي – الإسرائيلي وتدخل القوي الأجنبية" ،"وعود الشباب العربيّ في انتظار التحقّق" ، "الانفصام بين أداء التعليم ونموّ فرص العمل ، الحالة الأردنيّة" .

مدونة الجمعية

تكلفة التغير المناخي - وتكلفة إصلاحه

أحمد زكي

يعد التغير المناخي بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية أحد أهم قضايا زماننا والتي يتطلب حلها حدة ومقياساً لا مثيل لهما من العمل الشامل والسريع لتجنب الأسوأ من تداعيات الكارثة التي أصبحنا على بعد خطى محدودة منها . وللتغير المناخي جانب اقتصادي ومالي كبير يمكن النظر إليه من خلال النظر في مقدار ما كلفنا التغير المناخي حتى الآن ومقدار ما سيكلفنا مستقبلاً ومقدار ما نحتاجه من استثمارات لتحقيق أهداف اتفاقية باريس بالحد من الارتفاع في متوسطات درجة حرارة الأرض إلى ١,٥ درجة مئوية من مستويات ما قبل الثورة الصناعية .

أحد الطرق لتقدير تكلفة التغير المناخي حتى الآن هو قياس إجمالي تكلفة الخسائر والأضرار الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي على مدى العقود الماضية ، والذي يشير إلى اتجاه مقلق من تكلفة وتكرار متزايد للكوارث المستحثة بالمناخ . وفقًا لمنظمة الأرصاد العالمية ، قُدرت الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الأحداث المرتبطة بالتغير المناخي للعقد من ٢٠١٠ – ٢٠١٩ بحوالي ١,٤ تريليون دولار والذي يمثل زيادة بمعدل قرابة العشر أضعاف مقارنة بالعقد من ١٩٧٠ – ١٩٧٩ والتي قدرت خسائره عند ١٧٥,٤ مليار دولار . هذه واحدة من عدة أساليب يمكن استخدامها لتقدير الخسائر الاقتصادَية الناتجة عن التغير المناخي . فعلى سبيل المثال يمكن تقدير تكلفة التغير المناخي من منظور تأثر الناتج المحلي العالمي ، حيث تضع تقديرات "SwissRe" ما لا يقل عن ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في خطر التضاؤل بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب التغير المناخي .

تشير تلك الإحصائيات إلى تكلفة اقتصادية ملحوظة ، ولكن هذه التكلفة لا تقع بالتساوي بين الدول الغنية – والمسؤولة بشكل أساسي عن انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي – والدول الأكثر فقراً التي تسببت بنسب ضئيلة من الانبعاثات الضارة ولكن تتحمل أسوأ تداعياتها . فتواجه المناطق الأكثر فقراً مثل إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا أسوأ ما يستحثه التغير المناخي من ظواهر طبيعية كالجفاف والفيضانات وتجد نفسها مضطرة إلى وضع أنظمتها المالية المهشَّمة تحت ضغط أكبر لتحمُّل تكاليف التخفيف والتكيف لحماية مجتمعاتها وأراضيها ومياهها . وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ، تحتاج جنوب آسيا لإنفاق ١,٦٩٪ وإفريقيا جنوب الصحراء لإنفاق ٢,١٪ من ناتجهما المحلي الإجمالي سنوياً لتمويل احتياجات التكيف مع المناخ ، معتمدة في تمويلها على أدوات الدين والتي تأتي بشروط مقيدة وضاغطة على تلك الاقتصادات الهشة وتضع عدد متزايد من الدول النامية تحت خطر ضائقة الديون والتخلف عن السداد .

أصبح من الواضح إذاً أن تجنب الأسوأ من التغيرات المناخية مشكلة اقتصادية وتمويلية في صميمها ، حيث أصبح الإطار العلمي لمسببات التغير المناخي وطرق التخفيف والتكيف واضحاً لا ينقصه إلا التمويل اللازم لخفض الانبعاثات والتكيف مع التغيرات المناخية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس . ولكن التمويل المتاح حاليًا للاحتياجات الخاصة بالعمل المناخي يبعد أضعافاً عما يحتاجه العالم لتحقيق أهداف باريس . وفقًا لـ "Climate Policy Initiative" ، بلغ متوسط التمويل المناخي سنوياً بين عام ٢٠١١ و ٢٠٢٠ حوالي ٦٥٠ مليار دولار . بالمقارنة تضع خطة شرم الشيخ للتنفيذ – أحد أهم المخرجات لقمة المناخ COP27 – احتياجات التمويل العالمية سنوياً للعمل المناخي عند ٦ تريليون دولار ، أي حوالي عشر أضعاف التمويل المتاح الآن . ويقدر فريق الخبراء رفيع المستوى برئاسة نيك ستيرن وفيرا سونغويه تكلفة التحول الطاقوي في الأسواق الناشئة والبلدان النامية باستثناء الصين بين ١,٣ – ١,٧ تريليون دولار سنوياً .

إن الفجوة التمويلية إذاً واضحة ومثيرة للقلق . ولكن اقتصادات التغير المناخي تتطور سريعاً ، وفي الآونة الأخيرة ، ظهرت بعض المبشرات الإيجابية حيث انخفضت تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية ذات النطاق الواسع ، وهي عامل رئيسي في التحول نحو الطاقة الخضراء ، بنسبة ٨٩٪ بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٩ ، وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن الأمم المتحدة . أصبحت مصادر الطاقة المتجددة في الكثير من الأحيان أقل تكلفة من أقرب بديل من الوقود الاحفوري . ونتيجة لذلك ، أصبح عام ٢٠٢٣ العام الأول الذي تفوق فيه الاستثمارات في تقنيات الطاقة المتجددة الاستثمارات في الوقود الاحفوري ، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات بالطاقة المتجددة مقارنة بالوقود الاحفوري من نسبة دولار إلى مثله منذ خمس سنوات إلى ١,٧ دولار ينفق على تقنيات الطاقة النظيفة لكل دولار ينفق على الوقود الاحفوري .

مع انعقاد قمة المناخ القادمة COP28 بدبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، من المتوقع أن يكون التمويل في صدارة الموضوعات وأجندة المفاوضات . لتجنب أسوأ ما يمكن أن تنجبه أزمة التغير المناخي ، سنحتاج إلى إصلاح شامل لأنظمتنا المالية لخلق إطاراً أسرع وأكثر كفاءة وأكثر عدالة للتنمية المستدامة وفي صميمها العمل المناخي .

اقتصاد (دولة عربية)

ما الذي حدث للمعجزة الاقتصادية اللبنانية - الجزء الأول

أستاذ دكتور/ عاطف قبرصي
أستاذ الاقتصاد الفخري بجامعة مكماستر بكندا

إن مشاكل لبنان الاقتصادية الراهنة هي نتاج طبيعي للإنجازات الهائلة التي لم تُدار بحكمة في الفترة من خمسينيات القرن الماضي إلى منتصف السبعينيات على الرغم من تفكيك الاتحاد الجمركي مع سوريا والآثار المأساوية للحرب الأهلية التي استمرت ١٥ عامًا والجهود الضخمة وغير المتناغمة لإعادة الإعمار التي تلتها . وبشكل أقل بروزاً ، هيكل الاقتصاد الطائفي الذي لا يزال أحد المبادئ التنظيمية المهيمنة للبنان .

فهم وحساب الإنجازات والإخفاقات الماضية والمؤثرات التي دعمتها هو مقدمة ضرورية لفهم الأسباب والآثار الاقتصادية للحرب الأهلية ، والصعوبات التي واجهتها لبنان في إعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب الأهلية ، وإعادة تشكيل المجتمع اللبناني ومرونة الاقتصاد اللبناني في مواجهة الاختلالات المحدقة والأزمة والانهيار الاقتصادي الحالي غير المسبوق . قد يساعد هذا الفهم أيضًا في إعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع اللبناني في المستقبل على أسس أكثر صلابة واستدامة مما كان عليه حتى يومنا هذا . حيث لا يوجد شيء سحري أو معجز في مصادر نجاح ونمو اقتصاد لبنان في الماضي . في الواقع ، يمكن تفسير معظم المصادر والأسباب التي أدت إلى هذا النمو من خلال عوامل اقتصادية معتادة وبدائية .

يعتبر توليد فائض بالموازنة مقياس جيد لقدرة اقتصاد على التوفير وزيادة قدرته الإنتاجية . كانت نسبة الاستثمار المرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إحدى ركائز الاقتصاد اللبناني التي تعود إلى أوائل أربعينات القرن الماضي . في الواقع ، نادراً ما انخفضت متوسطات هذه النسبة دون ٢٠٪ طوال الخمسينات وحتى عشية اندلاع الحرب . انطلاقًا من نسبة لرأس المال إلى الناتج عند حوالي ٢,٤٧ ، كان من الممكن نظريًا أن تدعم هذه النسبة معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي بنحو ٨٪ ؛ والذي كان معدل نمو معتاد للاقتصاد اللبناني لغالبية فترة ما قبل الحرب . هذه النسبة العالية من الاستثمار إلى القيمة المضافة الناتجة عن هذه القطاعات تفسر نسب رأس المال إلى العمالة في قطاعات إنتاج السلع في لبنان قبل الحرب . وهذا بدوره يفسر مؤشرات إنتاجية العمل المرتفعة

خصائص لبنان الديموغرافية كانت أيضاً إحدى الركائز الأخرى للتنمية اللبنانية قبل الحرب حيث تمتعت لبنان بأمة نامية وصغيرة السن تستثمر بشكل كبير في التعليم ويوفرون قوة عاملة ديناميكية ومدربة تدريبًا جيداً وذات دافعية عالية . كانت لبنان تحتل أعلى معدل للقراءة والكتابة بين البالغين (٧٣,٥٪) في المنطقة العربية وأحد أعلى المعدلات بين البلدان النامية . تم تكميل هذه القوى العاملة الماهرة المحلية بمجموعة كبيرة من المهنيين الماهرين الفلسطينيين المتعلمين وذوي الخبرة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من العمال شبه الماهرين الفلسطينيين (والأقل تكلفة) الذين تدربوا من قِبَل وكالة (UNRWA) بتكلفة قليلة أو معدومة والذين تم زيادتهم بمجموعة متساوية من العمال الموسميين العرب المهاجرين غير الماهرين من الدول المجاورة ، وخاصة من سوريا . تشير التقديرات الخاصة بقوى العمل الأجنبية في أوائل السبعينات إلى أن إجمالي عددهم بلغ حوالي ثلث قوى العمل الوطنية .

كان ولا يزال اقتصاد لبنان في الأساس اقتصاداً مذهبًيا نشأ كنتيجة طبيعية لتناغم مصالح المسؤولين المارونيين آنذاك والأسر التجارية المسلمة السنية والتى بلغت أوجها فى اتفاقية وطنية تزال تمثل المجتمع اللبناني . قسم التقسيم المذهبى أسواق كانت في الأساس صغيرة وغير فعالة إلى مقاطعات أصغر مع تكاليف معاملات أعلى وغرس نظام سياسي هش عرضة للعنف .

كان للرخاء اللبناني أيضًا الكثير من العلاقة بحقيقة أن لبنان كان لديها بداية متقدمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على البلدان المجاورة التي كانت غنية بالموارد ولكن فقيرة نسبيًا في المهارات والاتصال بالعالم والخبرة التنموية . منح النظام التعليمي المتقدم في لبنان والاتصالات الواسعة التي حصل عليها اللبنانيون مع الغرب على مدى القرنين الماضيين بعض المزايا للبنان التي سمحت لها بالعمل كوسيط لا غنى عنه في معظم اتصالات دول الخليج العربية وغيرها من الدول العربية مع الغرب وحتى اليابان . أضعفت الحرب معظم هذه العوامل المُمَكّنة كما خلقت بالإضافة إلى ذلك بعض الآليات والمواقف السلبية الخاصة بها التي ثبت أنه من الصعب عكسها أو تخفيفها .

كتابات ومقالات لبعض أعضاء الجمعية

- أصدر الأستاذ الدكتور عبد الحميد الزقلعي كتابه الجديد "التكامل الاقتصادي العربي: من ضرورات المستقبل" والذي يتناول موضوع شغل بال العرب منذ عقود وشهد تقلبات كبيرة في المشاعر بين انحياز للقومية العربية من جهة والقومية المنعزلة والمنافسة الاقتصادية من جهة أخرى. ويتناول الكتاب التكامل الاقتصادي العربي كخطوة حتمية وليس خياراً لرسم خارطة طريق التنمية الاقتصادية العربية في المستقبل. لقراءة الكتاب.
- خالد واصف الوزني: ميثاق مالي عالمي جديد ضمن مظلة قمة المناخ بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٢٣.
- محمود محيي الدين: عن الاقتصاد السياسي لاستقلال البنوك المركزية بتاريخ ١٠ يونيو / حزيران ٢٠٢٣

أ .د . عبد الحميد الزقلعي

التكامل الاقتصادي العربي : من ضرورات المستقبل

أهم الروابط

- المحاضرة العامة الرابعة من الموسم الثقافي
- مجلة بحوث اقتصادية عربية
- طلب الانضمام لعضوية الجمعية
- للاطلاع على انشطة الجمعية ، يرجى زيارة موقعنا الالكتروني

تقارير اقتصادية عن الدول العربية

- تقرير الاقتصاد العربي الموحد ٢٠٢٢ – صندوق النقد العربي
- مصر وصندوق النقد الدولي – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
- آفاق الاقتصاد العربي – صندوق النقد العربي